

الإرهاب يضرب تونس وسط أزمة سياسية حادة

قيس سعيد: وهم من يرتب لأوضاع سياسية من خلال الإرهاب



الأمنيون هدفا للإرهاب مجددا

حيث أكد مرارا أن "هناك من يتآمر على أمن البلاد والتونسيين" وحتى من يستهدفه من قبل أطراف لم يسمها. والأحد، قال سعيد "العمليات الإرهابية والإجرامية لن تترك التونسيين والتونسيات ولن تسقط الدولة.. ومن كان يرتب من خلال هذه العمليات لأوضاع سياسية فهو واهم، لأن الشعب لم تعد تخفى عليه خافية". ويرى مراقبون أن الرئيس المح من خلال تصريحاته إلى إمكانية أن تكون أطراف سياسية وراء العملية الإرهابية، إما لزيادة إرباك المشهد السياسي أو الذهاب في تقاضيات تنهي حالة الاحتقان، ولم لا التوافق بينه وبين حركة النهضة وحلفائها.

أين المحاكمات وتنفيذ الأحكام على زبانية الإرهاب وأنايهم؟" ومن جهته قال اللوقيني "اليوم هناك خطان في تونس، خط وطني يمثله رئيس الجمهورية وهو يدافع عن وحدة التراب التونسي والمصالح العليا للوطن ومدينة الدولة، وهناك خطوط أخرى لديها مصالح أخرى براغماتية.. لا بد أن ينفرد الجميع لمجابهة الإرهاب". وتعيش تونس على وقع أزمة سياسية خانقة بعد خروج الصراع بين الرئيس قيس سعيد ورئيس البرلمان وحركة النهضة راشد الغنوشي إلى العلن مؤخرا. وترجمت تصريحات قيس سعيد الأخيرة الأزمة التي باتت تشهدها البلاد،

كل القوى تبني موقف موحد وواضح تجاه هذه العمليات". ويضيف اللوقيني "الإرهاب أصبح يضرب بوجوه عارية.. المرحلة المقبلة ستكون صعبة.. لا بد للقوى الحية والمجتمع المدني أن يتجددوا في مواجهة الإرهاب". ومن جهة أخرى، أعادت هذه العملية التي تزامنت مع أزمة سياسية حادة تعيش على وقعها تونس وسط صراع بين حركة النهضة الإسلامية والرئيس قيس سعيد، إلى الواجهة مطالبات بمحاكمة إرهابيين جرى توقيفهم في وقت سابق. وقال النائب البرلماني عن حركة تحيا تونس، مصطفى بن أحمد "التنديد والتهديد والوعيد لا ينعف اليوم في شيء،

أجل إرباك المسار السياسي" في إشارة إلى المرتزقة الذين نقلتهم تركيا إلى ليبيا ومن بينهم إرهابيون تونسيون. ولم تتبن، حتى الآن، أي جهة العملية الإرهابية، غير أن متابعين وخبراء ذهبوا نحو أن خلية الفرقان التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في وقت سابق قد تكون وراء الاعتداء، خاصة وأنها هي التي انحسرت هجماتها خلال السنوات الأخيرة في سوسة التي تعد وجهة سياحية مهمة في تونس. وفي تصريحه لـ"العرب"، يقول اللوقيني "نحن نقول إن الإرهاب تم تقليم أظافره، لكن في كل مرة نستفيق على ضربة إرهابية.. واليوم، بات الإرهابيون ينفذون هجماتهم بواجهه مكشوفة.. على

استفاق التونسيون، الأحد، على عملية إرهابية غادرة استهدفت الحرس الوطني في مدينة سوسة الساحلية، ما أثار تساؤلات عن دلالات توقيت هذه العملية ورمزيتها، حيث استهدفت المدينة التي يتحدر منها وزير الداخلية الجديد. كما أنها تأتي في وقت تشهد فيه أزمة سياسية عاصفة.

صغير الحيدري

أمنية في مفترق طرق بمنطقة أكودة، وتمكنوا من توجيه عدة طعنات لإنجين من عناصر الحرس الوطني. وتباينت ردود الفعل فور وقوع الحادث، حيث ندد عدد من السياسيين بها، فيما طالب آخرون بالتسريع بإجراء محاكمات لعناصر إرهابية جرى توقيفها منذ سنوات. وقال رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي إن "المجموعات الإرهابية، الجرائم، أرادت من خلال هذه العملية توجيه رسائل مفادها أنها موجودة، لكنها أخاطت العنوان هذه المرة، وخبر دليل على ذلك القضاء على منفذي العملية في بضع دقائق". وأضاف المشيشي من موقع العملية في مدينة سوسة "على الجرائم أن تخاف من التونسيين الذين لا يجب أن يخشوها لأن هناك أسودا تحمي الوطن". من جانبه، وصف الرئيس قيس سعيد منفذي العملية الإرهابية "بالمجانين الذين لا يفقهون أي شيء". وتابع من مكان الاعتداء "من أوعزوا لهم القيام بهذه العملية يجب عليهم تحمل المسؤولية، وسيحتملونها أمام الله والشعب وأمام التاريخ". وربط مراقبون بين الحادثة الإرهابية واستمرار تكديس تركيا للمرتزقة السوريين والعرب في ليبيا، حيث قال وليد اللوقيني وهو قاض وناطق سابق باسم وزارة الداخلية "واضح أن للعملية الإرهابية غايات ودلالات سياسية لتزيد من إرباك المشهد السياسي في تونس.. يجب أن نأخذ في عين الاعتبار كذلك أنها استهدفت مدينة وزير الداخلية، لذلك يبدو أن الإرهابيين بعثوا برسائل مفادها أنهم يسعون إلى إرباك العمل الأمني ووجود القضاء على الإرهاب". وأضاف اللوقيني في تصريح لـ"العرب" أنه "في نهاية الأمر، عندما نتابع الوضع الإقليمي نرى استفادة الجماعات الإرهابية منه". ويوضح "هناك ما لا يقل عن 800 إرهابي تونسي في ليبيا.. اليوم أصبحت منطقة شمال أفريقيا قاعدة عمليات للإرهاب.. وتونس هدف لمرعاة الإرهاب من

تونس - أعلنت وزارة الداخلية التونسية، الأحد، مقتل أحد رجال الحرس الوطني والقضاء على ثلاثة عناصر إرهابية وذلك بعد عملية طعن استهدفت دورية تتمركز في مدينة سوسة الساحلية في عملية تدفع نحو التساؤل عن الأطراف المستفيدة من ذلك، خاصة أنها تتزامن مع أزمة سياسية تعيش على وقعها البلاد في ظل صراع علني بين الرئيس قيس سعيد وحركة النهضة الإسلامية. وتأتي هذه الحادثة بعد أيام من تزكية الحكومة الجديدة التي يرأسها هشام المشيشي والتي ضمت وزيرا للداخلية، وهو المحامي توفيق شرف الدين، مقربا من قيس سعيد وأصيل مدينة سوسة التي شهدت العملية. وأعلن المتحدث باسم الحرس الوطني التونسي حسام الدين الجبالي، أن عناصر من الحرس الوطني قتل الأحد في اعتداء "إرهابي" في مدينة سوسة السياحية شرق تونس.

مصطفى بن أحمد

التنديد لا ينعف، أين تنفيذ الأحكام على زبانية الإرهاب



وليد اللوقيني

تونس هدف لمرعاة الإرهاب بشمال أفريقيا لإرباك المسار السياسي

وقال الجبالي إن "دورية أمنية تضم اثنين من رجال الحرس الوطني تعرضت للاعتداء بسكين في وسط مدينة سوسة من طرف إرهابيين"، مضيفا أن "واحدا منهما استشهد والثاني مصاب بجروح وهو في المستشفى". ومن جانبها قالت إيمان بن حميدة، المتحدثة باسم محكمة سوسة، إن أربعة أشخاص كانوا على متن سيارة رباعية الدفع شاركو في الهجوم على دورية

أردوغان يتوسط بين السراج والصدیق الكبير

وظهرت هذه الصراعات للعلن عقب تدخل المجلس الأعلى للقضاء في محاولة لتقريب وجهات النظر والدعوة إلى تسير الأعمال إلى حين الخروج من الأزمات الحالية، إلا أن الكبير لم يقبل أن يتلقى المزيد من الأوامر من السراج، وتحديدا في ما يتعلق بالاعتمادات ورد في خطاب على المجلس الأعلى للقضاء، تناول صلاحيات السراج ورفض تنفيذ قراراته.

السراج لا يمانع تولي معيقيق رئاسة الحكومة وهي خطوة لاقت ترحيبا من عضو المجلس الرئاسي عبدالسلام كاجمان

وعلاوة على جلسة المصالحة المتوقع عقدها، بحث أردوغان مع السراج ملفات عدة على رأسها التطورات شرق المتوسط، ومستجدات الأوضاع في ليبيا، وأيضا المحادثات المقررة في المجلس يترأسها أحمد معيقيق شريطة توافق الكبير والسراج على أن يتم تجسيم دور وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا. وأكد المصدر أن السراج لا يمانع أن يتولى معيقيق رئاسة الحكومة المزمع تشكيلها وهي خطوة لاقت ترحيبا من عضو الرئاسي عبدالسلام كاجمان. وتساعدت الخلافات بين السراج والكبير بسبب الخلاف حول الصلاحيات والاعتمادات المالية.

إسطنبول - أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأحد محادثات مع رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج الذي سافر لأنقرة على ما يبدو لإنهاء الخلافات القائمة مع محافظ مصرف المركزي بطرابلس الصديق الكبير. وبحث الطرفان في اجتماع مغلق ملفات عدة على رأسها التطورات شرق المتوسط، ومستجدات الأوضاع في ليبيا. ونقلت وسائل إعلام ليبية عن مصادر في حكومة الوفاق أن الزيارة هدفها عقد مصالحة بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ومحافظ مصرف ليبيا المركزي المقال من منصبه الصديق الكبير، برواية الرئيس رجب طيب أردوغان. ويوجد الكبير منذ أسابيع في تركيا، وقد أبرم العديد من الاتفاقيات مع الجانب التركي، وأشارت مصادر إلى أنه من المتوقع أن تجري محادثات بين علي الصلابي وعلي الدينية وعدد من قيادات الإخوان المسلمين الليبية المقيمين في تركيا مع السراج والكبير لمحاولة حلحلة الخلافات داخل "المجلس الرئاسي" وتسمية حكومة الوفاق منفصلة عن المجلس يترأسها أحمد معيقيق شريطة توافق الكبير والسراج على أن يتم تجسيم دور وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا. وأكد المصدر أن السراج لا يمانع أن يتولى معيقيق رئاسة الحكومة المزمع تشكيلها وهي خطوة لاقت ترحيبا من عضو الرئاسي عبدالسلام كاجمان. وتساعدت الخلافات بين السراج والكبير بسبب الخلاف حول الصلاحيات والاعتمادات المالية.

السلطة الجزائرية تحشد لإنجاح الاستفتاء على الدستور

صابر بلدي

الدستور الجديد، فإنه لا شيء في الشارع الجزائري يوحي بأن هناك استحقاقا على أهمية قصوى يعرض على الاستفتاء بعد أقل من شهرين. وفي ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة الناجمة عن تقلص موارد الدولة، وتضرر السكان من جائحة كورونا، يسجل غيابا تاما للاهتمام الشعبي بالدستور الجديد، مقابل التركيز الكلي على كيفية مواجهة الأوضاع المعيشية المتدهورة، حيث سجلت عودة لافتة للهجرة السرية خلال الأسابيع الأخيرة، وتوسع دائرة البطالة والفقر وتدني مستوى الخدمات. وذكر محمد بن عالية بأن "فضائح الفساد المالي والسياسي التي تهز

مبكرا من مساعي إعادة دمج في المسار السياسي، في ظل إصرار السلطة على تجاوز نبض ومطالب الشارع. لكن في المقابل دخلت أحزاب موالية للسلطة الجديدة وداعمة للنظام السابق، الأخيرة، واحتفاظ السلطة بنفس الأليات والأدوات السياسية والحزبية، فإن الاستفتاء على تعديل الدستور لن يكون أحسن من استحقاقات دستورية وانتخابية سابقة. والصح المتحدث في منشور له على حسابه الرسمي بفيسبوك إلى أن الشارع الجزائري لا يأمل في أي تغيير من خلال هذا الاستفتاء، بسبب الكثير من المؤشرات التي جعلته يفقد الثقة في خطاب السلطة الجديدة، ويستقبل



تبون أمام تحدي استرجاع ثقة الجزائريين

الجزائر - تكثف السلطة الجزائرية على ترميم وثيقة الدستور، في أجواء من الشك والريبة حول مشاركة الشارع الجزائري في الاستحقاق المقرر في الأول من نوفمبر القادم، بسبب العديد من العوامل المترامية، مما يطرح إمكانية اللجوء إلى المرور بقوة إلى الدستور الجديد في الثاني من الشهر المذكور. ولم يستبعد القيادي في حزب طلائع الحريات محمد بن عالية، أن تلجأ السلطة إلى المرور بقوة في الدستور الجديد، لقناعتها بالباطنية بعدم تفاعل الجزائريين مع الاستفتاء، والعودة إلى أساليب الحجر على إرادة الناخبين، وحتى عدم اقتناع الطبقة السياسية بأساليب السلطة في ذر الرماد على العيون. وصادق مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبدالمجيد تبون الأحد، على مضمون الوثيقة الدستورية الجديدة، على أن تحال إلى البرلمان في بحر هذا الأسبوع من أجل الإجراء والمناقشة والمصادقة، ثم عرضها على الاستفتاء الشعبي في أول نوفمبر. وأمام انهماك السلطة على إنجاح الاستحقاق المذكور، في محاولة لترميم الشرعية الشعبية المهزوزة، والمرور إلى مرحلة متقدمة من تقيوت الفرصة على المطالب السياسية الراديكالية للحراك الشعبي، يبدي الشارع الجزائري فتورا تجاه الاستفتاء. وباستثناء قوى حزبية وأهلية موالية للسلطة أو مقربة منها، التي تعمل على حشد وعائها البشري لتركية